

النفايات المنزلية ودور الجمعيات في تسييرها

بوسطلة ابتسام، طالبة دكتوراه

تاريخ الاستقبال: 2018/04/23

تاريخ القبول: 2018/06/20

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال إبراز دور الجمعيات في عملية تسيير النفايات المنزلية من خلال إظهار أهميتها داخل مجتمع المدينة، حيث تعد الجمعيات سواء كانت جمعيات حي، أو جمعيات بيئية ناشطة في مجال النفايات شريك ثالث في عملية تسيير القمامة وذلك بطريقة شرعية، وقد حدد القانون حصة هذا الشريك من العملية ككل.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات، النفايات المنزلية، تسيير، القانون.

Abstract :

In this article, we try to highlight the role of associations in the process of managing household waste by highlighting its importance within the community of the city. Where association, whether they are associations of neighbourhoods or environmental ones that are active in the field of household, are considered as third partner in the management of garbage legally. And the law precised the portion of this partner from the whole process.

أصبح للجمعيات دور فعال في الوسط الحضري، هذا الوسط الذي يتميز بالاستقلالية والامعيارية والبعد الاجتماعي رغم التقارب الجغالي، لذلك وجب خلق نوع جديد من التنظيم الاجتماعي له شرعية قانونية، والذي واكب ظهوره ازدهار الحداثة وطغيان المادية، حتى يخلق نوع من التوازن داخل المجتمع وذلك بالضغط على الدولة للقيام بواجبها نحو المواطنين، وأيضا توعية الأفراد بأهمية العمل معا ككتلة واحدة وخلق بيئة معيشية صحية، لقد تنوعت مجالات نشاط هذه الجمعيات حيث مست جميع مجالات الحياة منها الجانب البيئي، ومن بين أبرز النقاط التي تركز عليها هذه الجمعيات في هذا المجال قضية النفايات المنزلية، وفي الجزائر قام المشرع الجزائري بتأصيل دور الجمعيات في قضية تسيير النفايات المنزلية من خلال قوانين ومواد تشريعية تضي الصبغة القانونية لهذا الدور.

1- النفايات المنزلية:

يطلق عليها عدة تسميات مثل النفايات المنزلية، القمامة، النفايات الصلبة، النفايات الحضرية، النفايات البلدية ذلك أن البلدي هي من تقوم بتسييرها، وأيضا يطلق عليها اسم، الزبالة، ويقصد بها «... بصفة رئيسية النفايات الصلبة المنزلية مع بعض النفايات من المصادر التجارية، الصناعية، والموسمية»¹، أي نفايات المنازل والنفايات التجارية والصناعية التي مكوناتها تشبه مكونات النفايات المنزلية وتعرف أيضا بأنها «أشياء ليس لها قيمة أو استخدام [...] وهي ذات تركيبة معقدة وغير متجانسة من الناحية الفيزيائية وكيميائية»²، وتتكون من بقايا الطعام، الزجاج، الكرتون، أغلفة المعلبات البلاستيكية وغيرها، فالنفايات المنزلية إذا هي المخلفات الناتجة عن سكان المنازل بالدرجة الأولى والتي تتولى البلدية تسييرها، وتتكون هذه النفايات من البلاستيك، الزجاج، الأثاث، بقايا الطعام، ونفايات هدم المنازل.

أ- مراحل تسيير النفايات المنزلية:

تنقسم عملية تسيير النفايات المنزلية إلى قسمين وهما مرحلة جمع النفايات ومرحلة التخلص منها.

*مرحلة جمع النفايات المنزلية:

تعد هذه المرحلة الأولى لتسيير النفايات ويشترك في هذه الخطوة المواطنين مع الهيئة المكلفة بجمع النفايات وتمثل هذه الهيئة في البلدية أو هيئة أخرى تعمل تحت وصايتها كما يوضح المشرع الجزائري، و«تشمل عملية جمع النفايات مختلف العمليات التي تهدف للتخلص من النفايات الحضرية وتنقسم هذه الخطوة إلى قسمين قسم يقوم به السكان ومنتجي النفايات أي يقوم الفرد بجمع قمامته ويضعها في حاوية القمامة الموجودة في حيه أو يضعها في كيس ويضعها في الخارج

¹ - فنوص محمد صبحي، دراسات حضرية، ط 3، ليبيا، جامعة قاز بونس، 2008، ص 200.

² - عبد الوهاب السيد «النفايات المنزلية»، مجلة بيتنتا، العدد 85، 2011/04/27، الموقع الإلكتروني .eatonb.et/LMS.index.php.

وتسمى هذه العملية ب عملية قبل الجمع»³، ثم يأتي بعد ذلك القسم الأخير في هذه المرحلة ويطلق عليه اسم الجمع والنقل حيث تقوم الجهة المكلفة رسمياً بجمع القمامة المرمية من قبل السكان من نقاط معينة ثم نقلها إلى المفاغ.

وتعرف هذه المرحلة اجتهادات عالمية من اجل انجازها في ظروف صحية وجمالية مناسبة ونذكر هنا التجربة السويدية إذ «[...] قام المهندسون هناك بتصميم شبكة لامتناس النفايات من داخل البيوت كما هو الحال في مجاري الصرف بحيث توضع القمامة في فتحة خاصة ويتم سحبها بالشفط نحو مستودع مركزي»⁴.

*مرحلة التخلص من النفايات:

هناك طرق عديدة للتخلص من النفايات بشكل آمن، وتختلف هذه الطرق من دولة إلى أخرى وذلك حسب الحالة الاقتصادية لكل دولة بالدرجة الأولى ثم تتبع بعوامل أخرى كالوسائل التقنية، نوعية المخلفات، وغيرها من العوامل الأخرى.

ونذكر أن أكثر الطرق شيوعاً في عملية التخلص من النفايات المنزلية التالي:

*التدوير أو الرسكلة:

وهي عملية إعادة تصنيع لبعض المنتجات التي تلقى كقمامة فهي «عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات سواء كانت منزلية أو صناعية أو زراعية وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة وتتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدة»⁵، هناك عدة مخلفات قابلة للرسكلة نذكر منها «[...] مخلفات الورق، مخلفات الزجاج، مخلفات البلاستيك، الفوارغ المعدنية، ومخلفات الأقمشة»⁶، وأفادت الدراسات أنه «[...] في عام 1996 حوالي 27% من النفايات المحلية الصلبة في الولايات المتحدة تمت إعادة تصنيعها»⁷، بينما تتراوح نسبة المخلفات المرسكلة في الجزائر حسب تقرير مؤسسة تسيير النفايات الصلبة في الجزائر لسنة 2011 «[...] من 4% إلى 5%»⁸.

*الردم الصحي:

«تعتبر هذه الطريقة أقدم الطرق المتبعة للتخلص من النفايات المنزلية، [...] وتتلخص هذه الطريقة بعمل خندق في الأرض المنخفضة يبني على جوانبه حائطين من الطوب بارتفاع 8 أقدام وبسعة مناسبة وتلقى فيها القمامة»⁹، أثناء عملية الدفن يجب الوضع في الحسبان أن لا تكون هذه النفايات ملوثة للتربة وللمياه الجوفية لذلك تكون الحفر التي يتم

GTZ GmpH, Alger,³ - EUBER.H, *Manuel d'information sur la gestion des déchets solides urbains*, juillet 2001, p 35.

⁴- حاتوغ علياء وآخرون، علم البيئة، ط 2، عمان، دار الشروق، 2003، ص 239.

⁵- محمد الحسن فتحي، المشكلات البيئية، ط 1، عمان، دار المجتمع العربي، 2006، ص 337.

⁶- السعدي عبد الرحمان وآخرون، مشكلات البيئة، ط 1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2007، ص 222-332.

⁷- محمد الحسن فتحي، مرجع سابق، ص 339.

⁸- كريمي نذير، مرجع سابق.

⁹- عبد الوهاب السيد، مرجع سابق.

الدفن فيها مصممة بشكل يجعلها عازلة للمواد السامة الموجودة في المخلفات ذلك لحماية المواطنين والبيئة، إذ «...» يتكون المدفن الصحي من عدد من الخلايا المخصصة لدفن كمية من المخلفات في كل خلية، ويفضل أن تكون بين كل خلية وأخرى طبقة من المواد الطينية والرملية المسامية التي تسمح بخروج المادة السامة السائلة والتي يمكن تجميعها والتخلص منها وأسفل هذه الطبقة المسامية طبقة أخرى عازلة تمنع تسرب السوائل الملوثة إلى باطن الأرض»¹⁰، في الجزائر «تقدر نسبة النفايات التي تسير من خلال الردم الصحي 15%»¹¹.

*تصنيع الذبال:

الذبال عبارة عن مواد عضوية تستعمل لزيادة خصوبة التربة المزروعة وكذلك لتحسين إنتاج المحاصيل الزراعية ويصنع الذبال «...» من الأغذية والورق، ويحضر بتفتيت المخلفات الغذائية من الخضروات، الفاكهة، الخبز، العظام، وبقايا اللحوم وغيرها بالإضافة إلى المخلفات الورقية»¹²، ويحضر بالطريقة التالية: «...» يبدأ بفصل النفايات الغير قابلة للتخمر مثل البلاستيك والمعادن عن النفايات المنزلية، ثم تبدأ عملية سحق النفايات سحقاً جيداً بطرق متعددة وتوضع في مكان مشبع بالهواء مع إضافة كمية من الماء، ويتم بعد ذلك خلطها بتقليبها حتى يتم التجانس بينها»¹³، كل ذلك من أجل خلق بيئة مناسبة لتكاثر وتخمر المواد العضوية.

*تصنيع السماد بالكمثر (التخمر الهوائي):

«الكمثر هو طريقة لتحويل المخلفات الصلبة إلى سماد عضوي»¹⁴، وتعرف طريقة الكمثر انتشاراً واسعاً على مستوى العالم نظراً لكونها من أكثر الطرق التكنولوجية أماناً ويبين الجدول التالي العوامل المثلى لطريقة الكمثر.

ولهذه الطريقة فوائد نذكر منها «...» زيادة خصوبة الأراضي الزراعية وسرعة تحسين خواص الأراضي الرملية والجيرية، كما أنها تقلل من استخدام الأسمدة الكيماوية، هذا إلى جانب خلوها من مسببات الأمراض النباتية»¹⁵.

*استخدام المخارق:

وتتمثل هذه الطريقة في حرق المخلفات الصلبة للتخلص منها والقضاء على الحشرات والجراثيم وتسمى أيضاً هذه الطريقة بـ«عملية الترميد»¹⁶، وتتم عملية الحرق أو الترميد في وحدة الترميد التي تتكون من «...» فرن حريق، نظام تغذية للمخلفات، نظام رصد وتحكم، نظام للتخلص من الرماد الناتج عن الحريق ومحاولة استخراجها في تربيينات بخارية لتوليد الطاقة، وأهم جزء في وحدة الترميد هو نظام التحكم في ملونات الهواء»¹⁷، وقد جاء في التقرير الذي صدر عن

¹⁰ - طاحون زكرياء، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، القاهرة، دار المكتب العربي للبحوث والبيئة، 2005، ص 258.

¹¹ - كريمي نذير، مرجع سابق.

¹² - محمد الحسن فتحية، مرجع سابق، ص 341.

¹³ - السعدي عبد الرحمان وآخرون، مرجع سابق، ص 224.

¹⁴ - عبد الوهاب السيد، مرجع سابق.

¹⁵ - السعدي عبد الرحمان وآخرون، مرجع سابق، ص 225.

¹⁶ - طاحون زكرياء، مرجع سابق، ص 242.

¹⁷ - نفس المرجع، ص 252.

الوكالة الوطنية للنفائيات أن الجزائر تتبع هذه الطريقة أيضا للتخلص من نفائياتها ولكن تعرف بعض القصور إذ أن «[...]» 131 جهاز حرق فقط يعمل من بين 178»¹⁸.

ب- آثار تراكم النفائيات المنزلية على ساكنة المدينة:

تؤثر البيئة الغير نظيفة على إنتاجية السكان فقد دلت نتائج الأبحاث العلمية على أن الإنسان الذي يعيش في بيئة نظيفة يزيد معدل إنتاجه بمعدل يتراوح بين 20% و38% عن مثله الذي يعيش في وسط غير نظيف، كما أن الإنسان الذي يعيش في بيئة تتراكم فيها المخلفات يصاب بالتلوث البصري مما يجعله في حالة عدم الارتياح، السخط العام، الاكتئاب، وله سلوك عدواني وغيرها من الأمراض، بالإضافة إلى ذلك يؤدي تراكم القمامة في شوارع المدن إلى إصابة المواطنين بعدة أمراض عضوية تؤثر على حياتهم، وهي آفات يتلقاها الإنسان من البيئة التي يعيش فيها سواء من الماء، أو الهواء، أو التربة «[...]» فمثلا استنشاق غاز ثاني أكسيد النتروجين وهو غاز سام ينبعث معظمه من مصادر بشرية مثل عوادم السيارات واحتراق النفائيات»¹⁹، ويتسبب استنشاق هذا الغاز في تشميع الغشاء الداخلي للرئتين وانتفاخهما، كما يؤدي إلى التهاب في الأنف والعيون وصعوبة التنفس، بالإضافة إلى غازات سامة أخرى والتي تكون ناتجة عن تحمر المخلفات الحضرية.

2- الجمعيات:

يعتبر الفيلسوف أنطونيو جرامشي « المجتمع ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والأحزاب، والمدارس، والجامعات، والجمعيات، والكنائس...»²⁰، ونحن في إطارنا هذا إذا ذكرنا مصطلح المجتمع المدني فنحن لا شك نقصد به الجمعيات.

برجعنا إلى ظهور الجمعيات يأخذنا بعض العلماء إلى الفترة التي ظهر فيها المجتمع البرجوازي الجديد بأوروبا الغربية، ضمن مفهوم المجتمع المدني وهذه الفترة التي شهدت الجمع بين عناصر جديدة كالنظام الإنتاجي، والملكية، والعمل والممارسة السياسية، وأفضل من تحدث عن هذه الحقبة هيكل وذلك في كتابه الموسوم ب «فلسفة الحق» حيث ذهب إلى أن «[...]» نشوء حيز عام جديد هو المجتمع المدني وعدم اقتصار الحيز العام على الدولة ولا الحيز الخاص على العائلة وهو ما يميز الحدائثة»²¹، حيث جعل هيكل من المجتمع المدني الحلقة التي تأتي بين الدولة والعائلة، ويعيب السيد صالح فيلابي على هيكل حصر مفهوم المجتمع المدني حسب كتاباته على الجانب الاقتصادي وهذا حسب من شأنه أن يتسبب في فصل النظام الاقتصادي عن الدولة، وهذا الشيء الذي يمكن أن يخلق مشاكل لها.

¹⁸ - كريمي نذير، مرجع سابق.

¹⁹ - إبراهيم محمد شرف محمد، مشكلات البيئة المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص55.

²⁰ - عطيل لموادي عواطف، «مقاربة سوسيولوجية حول مفهوم المجتمع المدني وعوامل تكوينه»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.

²¹ - بشارة عزمي، المجتمع المدني - دراسة نقدية -، ط 6، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 154.

يعرف الدكتور فيلاي المجتمع المدني بأنه «مجموعة من المنظمات السياسية، والثقافية والنقابية تختلف درجة معارضتها وولائها للسلطة باختلاف طبيعة النظام السياسي القائم»²²، إن المطلع على مقال الدكتور يلحظ طوال الوقت ربطه لمفهوم المجتمع المدني بالفعل السياسي، مع أنه لم يذكر ذلك صراحة، إلا أنه يوحي في كل مرة إلى الأحزاب السياسية. تمتاز الجمعيات «[...] بالنشاط الجمعي المكثف في حقل التنمية المحلية، ومطالبة التكفل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بتوعية المواطنين بالدور اللازم القيام به من أجل مجتمع سليم»²³، وهنا يظهر المدلول وظيفي لها، ويبرز وزنه وأهميته في المجتمع، بدفاعه عن الحيز الخاص (السكان) ومساعدته للحصول على حقوقه من الحيز العام (الدولة)، وأيضا يدفع بالحيز العام للقيام بواجباته، وهذا من شأنه أن يخلق مجال معيشي متوازن.

قلنا فيما سبق أن الجمعية هي جزء من المجتمع المدني ولكن ذلك لا يجعلها مثله تماما، فهي مثلا لا تشبه لا الأحزاب، ولا النقابات، فهي تختلف معهم في الهدف من التجمع، إذ تختلف عن الأحزاب التي يرجع سبب تجمعها افتكاك مقاعد الحكم، كما تختلف عن النقابات التي هدفها الدفاع عن أصحاب المهنة أمام أرباب العمل، وتختلف عن التعاضدية، والكنائس...، فالجمعية هي مؤسسة «[...] نشطة في مجال الحياة الاجتماعية وأحد المؤسسات الفاعلة في مجال تنمية المجتمعات المحلية»²⁴، إذا هي مجال نشاطها أشمل، وأوسع ويمكن أن يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع.

أ- الجمعيات في الجزائر:

يعرف المشرع الجزائري الجمعية بقوله «تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محدودة أو غير محدودة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشخيصها لا سيما في المجال المهني، والاجتماعي، والعلمي، والديني، والتربوي، والثقافي، والبيئي، والخيري، والإنساني»²⁵.

بالرجوع إلى بروز الجمعيات في الجزائر بصورة جلية، يجب علينا الوقوف عند حقبة التسعينات، حيث أنه في هذه الفترة ظهرت معطيات جديدة على الساحة الوطنية ونلخصها فيما يلي:

- الانفتاح الديمقراطي الذي عرفه المجتمع منذ الثمانينات.

- انتشار الوعي الجمعي لدى المواطنين مع ميلاد عدد كبير من الجمعيات.

²² فيلاي صالح، «المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في الجزائر»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.

²³ السعدي محمد الصغير، «سوسيولوجية المجتمع المدني - دوره في التفعيل الاجتماعي، والثقافي، الاقتصادي»، فيلاديفيا الثقافية، العدد الخامس، 2009.

²⁴ هامل مهدي، «علاقة تطور أشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجمعوية في الجزائر»، الإنسان والمجتمع، العدد الثامن، جوان 2014.

²⁵ - قانون رقم 12 - 06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعية.

- استقلال الحركات الجمعوية عن الدولة.

- حرية الممارسة السياسية والثقافية.

- الاعتراف الرسمي بالتعددية الحزبية

- التحولات الاقتصادية والإقليمية الجهوية والدولية.²⁶

في هذه المرحلة أي مرحلة التسعينات «[...] عرف أثنائها المجتمع المدني ازدهارا كبيرا ونشاطا ملموسا ومثمرا وفعالا في جميع الميادين»²⁷، حيث في نهاية فترة الثمانينات وبداية فترة التسعينات ظهر الآلاف من الجمعيات وهذا ما يؤكد عليه «[...] علي الكتري حيث يشير إلى أنه في الجزائر قام أكثر من 25 ألف منظمة وإتحاد، ورابطة، وجمعية غير حكومية منذ انهيار النظام الحزبي الذي كان سائدا هناك في أكتوبر 1988»²⁸، الجدول التالي يوضح تطور عدد الجمعيات في الجزائر بالموازاة مع تطور التشريعات التي تنظمها هذه الأخيرة.

جدول رقم(1): تطور عدد الجمعيات في الجزائر بين سنة 62 - 96

عدد الجمعيات	الفترة الزمنية	القانون
-	1971 - 1962	قانون 1901
11000	1987 - 1971	أمر 79 - 17
17000	1990 - 1987	أمر 15 - 78
45000	1996 - 1990	قانون 31 - 90

المصدر: جيملي بوبكر، «هل يمكن أن نتحدث عن حركة جماعوية في الجزائر؟»²⁹

الواضح من خلال الجدول أن عدد الجمعيات يقفز قفزة عملاقة نحو الارتفاع كل مرة يأتي تشريع جديد لتنظيمها ويرجع ذلك على انه منذ مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1971 تميزت هذه المرحلة بمواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية ونقصد هنا القانون الفرنسي 1901 المتعلق بالجمعيات، أما المرحلة التي امتدت بين 1971 إلى غاية 1987 فد كانت مرحلة جديدة للعمل الجمعوي في الجزائر حيث طال التأميم كل شيء في الجزائر، وأصدر الأمر رقم 71 - 79 الذي جاء لشل حركة الجمعيات وجعلها تابعة للدولة لها حرية التصرف فيها بما تراه مناسبا، وعندها كان عدد الجمعيات 11000 جمعية، ليرتفع إلى غاية سنة 1978 إلى 17000 جمعية وذلك على خلفية الأمر رقم 87 - 15 والذي يشهد له بأنه أكثر تساهلا بالمقارنة مع سابقه وفي سنة 1990 بلغ عدد الجمعيات 45000 جمعية، حيث «[...] كانت انتفاضة الشباب في 05 أكتوبر 1988 كافية لإعلان التحول نحو التعددية... وترخيص التعددية

²⁶ - أنظر أكثر جيملي بوبكر، «هل يمكن أن نتحدث عن حركة جماعوية في الجزائر؟»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.

²⁷ - زياني صالح، «إرهاصات تشكل المجتمع المدني في لجزائر- مرحلة الاحتلال -»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.

²⁸ - بشارة عزمي، مرجع سابق، ص 301.

29 - جيملي بوبكر، مرجع سابق، ص 178.

السياسية والجمعية، في هذا الإطار تمت المصادقة من طرف المجلس الشعبي الوطني على قانون الجمعيات 90 - 31 الذي بدأ متأثراً بقانون 1901 الفرنسي»³⁰.

ب- دور الجمعيات في تسيير النفايات المنزلية:

أصبح واضح مما سبق أن للجمعيات دور فعال في عمل نوع من الضغط على الدولة حتى تقوم بواجبها كما أنها في المقابل توعي المواطن بضرورة القيام بواجبه هو الآخر، فقد «[...] كتب "توكفيل" يوماً، الجمعيات ليس لها الحق في وضع القانون ولكن لديها القدرة لمنافسة ما هو موجود وما يصاغ وما سيوضع»³¹، ويقصد روجر (ROGER)، بأن الجمعيات ليست هي الجهة المسؤولة عن سن القوانين ولا المصادقة عليها، ولكن هي تمثل قوة ضغط على المشرعين، كيف لا وهي الممثل الجوارى للمواطنين، ويستشهد الأستاذ بالمساحة التي تحتلها الجمعيات في فرنسا على المستوى الشعبي، فيقول «[...] يؤسس في فرنسا تقريباً 2000 جمعية في اليوم ... إذ أن كل فرنسي تقريباً من بين اثنين ينتمي شكلياً إلى جمعية»³²، في الجزائر أيضاً كان للجمعيات دور ومكانة «[...] فقد بدأ النشاط الجمعوي في مادة التنمية بصورة كبيرة مع بداية الثمانينات ... وكشف عيوب الدولة وأجهزتها في مادة التنمية والتخطيط والتسيير المحلي ... لأنه يمتاز بقدرة كبيرة على معرفة الواقع المحلي وأهم متطلباته المادية والمعنوية، وأهم خصوصياته البشرية والثقافية»³³، وقد تطور دور الجمعيات ومجال نشاطها في الجزائر لتقتحم مجالات جديدة «[...] وتزايد عددها ودورها لدرجة أصبحت تمثل مركز ثقل المجتمع المدني»³⁴.

من بين النشاطات الجديدة التي تطرقت إليها الجمعيات مجال البيئة، وأصبح ما يعرف بالجمعيات البيئية والتي تعمل «[...] كشريك في اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا البيئة وتضغط على الجهات الحكومية والمؤسسات الصناعية للتقليل من التلوث البيئي»³⁵، كما لا يخرج هذا النوع من الجمعيات عن الهدف العام للجمعيات في الدور الذي تقوم به لتوعية المواطنين بضرورة حماية وسطهم الذي يعيشون فيه والقيام بحملات تطوعية من أجل هذا الغرض بمساعدة الأهالي.

ويأسقاط دور الجمعيات بصفة العامة على عملية تسيير النفايات المنزلية باعتبارها وحدة من المشاكل التي تؤثر سلباً على الإنسان والبيئة كما سبق ذكره، نجد أن هذه الأخيرة هي شريك في عملية تسيير القمامة الحضرية، فهي من تقوم بالدفاع عن حقوق المواطنين من حيث جمع القمامة والسهر على تنظيف الشوارع والطرق من النفايات، وتعمل من جهة أخرى لتوعية المواطنين بدورهم الذي يجبوا أن يقوموا به من أجل أن يكون الوسط الذي يعيشون وسط صحي وذو قيمة جمالية.

³⁰- نفس المرجع.

³¹- ROGER guy, «Le droit et la sociologie du droit chez talcott parsons», sociologie et société, n1, érudit, 1989.

³²- «ibid»

³³- السعدي محمد الصغير، مرجع سابق.

³⁴- جيملي بوبكر، مرجع سابق.

³⁵- هامل مهدية، مرجع سابق.

ج- دور الجمعيات في تسيير النفايات المنزلية كما نص عليه المشرع:

دور الجمعية في عملية تسيير النفايات المنزلية وضحها المشرع في المادة 106 من القانون المتعلق بالبلدية حيث بين أن من واجب البلدية أن تشجع كل جمعية للسكان لصيانة الأحياء، وفي المادة 11 من القانون التوجيهي للمدينة حيث جاء التأكيد على إشراك الحركات الجمعوية في تسيير المدينة، والتي يدخل ضمنها تسيير النفايات المنزلية، وأيضا المادة 17 من نفس القانون التي تلزم التعاون مع المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي، والمقصود هنا بالتعاون مع المواطنين كممثلين عن سكان المدن في شكل جمعيات حي، وهذا يبرز فهم المشرع الجزائري للدور التي تقوم به الجمعيات كشريك من أجل تنمية المجتمع.

خاتمة:

من خلال ما سبق يظهر دور الجمعيات في الوسط الحضري، وذلك من خلال القضايا التي تناضل من أجلها والتي هي في صالح المواطنين بالدرجة الأولى، وقد وعى المشرع الجزائري للدور الذي تقوم به، فسن العديد من القوانين من أجل ضمان قيام هذه الجمعيات بدورها بشكل قانوني وسليم، فهي الوسيط بين السكان والسلطان كما تم تبين ذلك آنفا. بما أن نظافة المدن تعد مؤشر من مؤشرات درجة تحضر المدن وتطورها، وجب على هذه الجمعيات النشاط في هذا المجال من أجل المساهمة في توفير محيط نظيف، حضري، وصحي للسكان.

قائمة المراجع:

- 1- إبراهيم محمد شرف محمد، مشكلات البيئة المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008.
- 2- السعدي عبد الرحمان وآخرون، مشكلات البيئة، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2007.
- 3- السعدي محمد الصغير، «سوسيولوجية المجتمع المدني دوره في التفعيل الاجتماعي، والتقافي، الاقتصادي»، فيلاديفيا الثقافية، العدد الخامس، 2009.
- 4- بشارة عزمي، المجتمع المدني - دراسة نقدية -، ط 6، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 154.
- 5- فيلاللي صالح، «المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في الجزائر»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.
- 6- جيملي بوبكر، «هل يمكن أن نتحدث عن حركة جماعوية في الجزائر؟»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.
- 7- حاتوغ علياء وآخرون، علم البيئة، ط 2، عمان، دار الشروق، 2003.
- 8- زيان صالح، «إرهاصات تشكل المجتمع المدني في لجزائر - مرحلة الاحتلال -»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.
- 9- طاحون زكرياء، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، القاهرة، دار المكتب العربي للبحوث والبيئة، 2005.
- 11- عبد الوهاب السيد «النفايات المنزلية»، مجلة بيئتنا، العدد 85، 2011/04/27، الموقع الإلكتروني <http://www.eatonb.et/LMS.index.php>.
- 12- عطيل لموادي عواطف، «مقاربة سوسيولوجية حول مفهوم المجتمع المدني وعوامل تكوينه»، الشهاب الجديدة، أعمال الملتقى الوطني التاسع: المجتمع المدني ودوره في التنمية الشاملة وترقية المواطنين أيام 16 - 17 أبريل 2008، العدد الثامن، 2009.
- 13- فنون محمد صبحي، دراسات حضرية، ط 3، ليبيا، جامعة قاز بونس، 2008.
- 14- محمد الحسن فتحية، المشكلات البيئية، ط 1، عمان، دار المجتمع العربي، 2006.
- 15- هامل مهدي، «علاقة تطور أشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجمعوية في الجزائر»، الإنسان والمجتمع، العدد الثامن، جوان 2014.
- 16- قانون رقم 12 - 06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعية.

- GTZ Alger, - EUBER.H, *Manuel d'information sur la gestion des déchets solides urbains*, 17
GmpH, juillet 2001, p 35.
- ROGER guy, «Le droit et la sociologie du droit chez talcott parsons», sociologie et 18
société, n1, érudit, 1989.